مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٣٣**

الجمعة، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاياما	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد بيلي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونهوا
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد الحتراب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/470)

07-48905 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/470)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثليْ إسرائيل ولبنان يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هذين الممثلين للمشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) والسيد سلام (لبنان) مقعدين إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/506، والتي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إيطاليا وبلجيكا وبيرو وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقتان S/2007/392 و S/2007/470، واللتان تتضمنان على التوالي، تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ونص رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2007/396، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها رسالة وردت من رئيس وزراء لبنان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2007/506) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، فسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأبدأ أولا بإعطاء الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل إجراء التصويت.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن جنوب أفريقيا تؤيد تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لمدة عام آخر، كما أوصى بذلك الأمين العام وبناء على طلب من رئيس وزراء لبنان. إلا أن وفدي كان يحبذ مشروع قرار ذا طابع تقني. فما من سبب لأن يتضمن مشروع القرار مسائل حساسة لا صلة لها بالموضوع وسبق أن تناولها هذا المجلس في مناسبات عديدة في قرارات وبيانات رئاسية مختلفة. ونخشى أن يكون قد تم اختيار هذه المسائل غير ذات الصلة بالموضوع على نحو انتقائي من قرارات وبيانات سابقة.

ومع أننا لا نشعر بالرضا التام عن كل عناصر مشروع القرار المعروض علينا، فإن وفدي سيصوت لصالح

مشروع القرار لأننا ما زلنا نرى أن لليونيفيل دورا إيجابيا في تحقيق السلام والأمن لأجل طويل في لبنان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لاكروا (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن ارتياحها للإجماع الذي تحقق بشأن القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) الذي يجدد لمدة سنة واحدة وبدون تغيير ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بناء على الطلب الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية. وهذا القرار يعبّر عن كامل دعم مجلس الأمن للأنشطة التي تقوم بها اليونيفيل في إطار الولاية المنوطة بها. كما أنه يعبّر عن ارتياح المجتمع الدولي لفعالية اليونيفيل في الاضطلاع بولايتها دعما للقوات المسلحة اللبنانية.

وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2007/392)، فقد ساعدت اليونيفيل على إرساء بيئة عسكرية وأمنية استراتيجية جديدة في جنوب لبنان. وهذه النتيجة ما كانت لتتحقق لولا تفاني وشجاعة الموظفين المدنيين والعسكريين في اليونيفيل، وبلدي يود أن يشيد بهم.

وبصفة خاصة، تُحيي فرنسا ذكرى جنود الوحدة الإسبانية الذين قتلوا في ٢٤ حزيران/يونيه، وخبير نزع الألغام الفرنسي الذي لقي حتفه بينما كان يؤدي عمله. وهذه الخسائر في الأرواح تذكرنا بأنه على الرغم من التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في جنوب لبنان خلال العام المنصرم، إلا أن اليونيفيل ما زالت تعمل في بيئة صعبة وغير مستقرة.

وفي ظل تلك الظروف، لا بد أن يكون بمقدور اليونيفيل أن تعول على تعاون كل الأطراف لكي تضطلع بولايتها. وهذا يتطلب من جهة متابعة وتعزيز آليات التعاون في الميدان، بما في ذلك الترتيبات الثلاثية السارية حاليا، التي أثبتت فاعليتها. كما أنه يتطلب قيام الأطراف بالتنفيذ الكامل لمتطلبات مجلس الأمن التي حددها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأكدها اليوم من جديد، وخاصة ما يتعلق بوقف الأعمال القتالية واحترام الخط الأزرق برمته، واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، فضلا عن احترام وحدته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا. وهذا يتطلب كذلك إحراز تقدم صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي طويل الأجل، وهو ما يدعو إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والبيان الرئاسي للمجلس بتاريخ ٣ آب/أغسطس (S/PRST/2007/29).

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام فرنسا التام، جنبا إلى جنب مع لبنان واللبنانيين، وهو التزامها على أرض الواقع، وبأكثر من ٦٠٠ ١ جندي فرنسي منتشرين ضمن قوة الأمم المتحدة؛ والتزامها السياسي حسبما تبرهن عليه الجهود الحثيثة للسلطات الفرنسية من أجل مساعدة اللبنانيين على إيجاد الطريق نحو استقرار دائم من خلال الحوار ومع احترام السيادة اللبنانية والمؤسسات اللبنانية.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر جميع الوفود على تأييدها للقرار وعلى

المساهمات ذات الصلة والبناءة التي قدمتها خلال المفاوضات. لقد جدد المجلس اليوم بالإجماع ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لمدة سنة أخرى. وهذه نتيجة هامة، نتيجة تقر بالدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في المنطقة. وبعد مرور عام، يمكننا القول إن اليونيفيل كانت ناجحة عموما في ضمان الاستقرار والأمن في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق، وهي بذلك تسهم مساهمة حيوية في السعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومن الأهمية أيضا بمكان أن القرار يعيد تأكيد هدف الوقف الدائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. ونحن مقتنعون بأن تحقيق الاستقرار الكامل لجنوب لبنان مرتبط تماما بالهدف الأساسي المتمثل في تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

لم تكن مهمة اليونيفيل سهلة. فهي تواجه العديد من التحديات والمخاطر، كما أثبتت الأحداث المأساوية الأخيرة للأسف. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مجددا بحفظة السلام من إسبانيا وفرنسا وكولومبيا الذين فقدوا أرواحهم في لبنان. ومن الضروري أن يتم تزويد اليونيفيل بما يلزم من أصول حتى تتصدى للمخاطر والتهديدات القائمة. ونحن متأكدون من أن الأمين العام سيواصل العمل على وضع التدابير الأكثر ملاءمة لضمان الأمن الكامل لأفراد البعثة.

وإدراكا لأهمية مهمة اليونيفيل وأهمية التحديات التي تواجهها، فقد عملنا منذ البداية من أجل التوصل إلى توافق على القرار. لذا فإننا نرحب ترحيبا خاصا بتصويت اليوم وبتجديد الولاية التي أسندت إلى البعثة في عام ٢٠٠٦. وحيث أن التجديد يأتي قبل انتهاء ولاية اليونيفيل بفترة لا بأس بها وبتأييد إجماعي من المجلس، فإنه يبعث برسالة دعم قوية لليونيفيل ولإدارة عمليات حفظ السلام، الأمر الذي يبرز توافق الآراء في المجلس والمجتمع الدولي على دور اليونيفيل الفعال الذي لا غنى عنه للقوة.

السيد الحتراب (قطر): صوت وفد بلادي لصالح القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) إيمانا منا بأهمية سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. كما يمثل موقفنا احتراما للطلب الوارد من الحكومة اللبنانية. وينبع هذا الموقف الثابت من الدعم القوي لكل العاملين في قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي يساهم وفد بلادي إسهاما فعالا فيها بقوات. ونتمنى باعتماد هذا القرار أن تتطلع الأطراف إلى احترام التزاماتها الموكلة إليها بموجب أحكام هذا القرار من أجل التوصل إلى كفالة وقف دائم لإطلاق النار.

أخيرا، نتطلع إلى أن يواصل المجلس دوره المناط به سعيا إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إن اتخاذ القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) بالإجماع، وهو القرار الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لفترة ١٢ شهرا، يعكس استمرار التزام مجلس الأمن والأمم المتحدة بتحقيق السلام والاستقرار في لبنان.

وبعد مضي عام على نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لم تتح تلك القوة الفرصة للبنانيين لإعادة بناء الحياة اليومية في البلد واستعادتها فحسب، بل ساعدت أيضا على تهيئة بيئة إستراتيجية عسكرية وأمنية جديدة في جنوب لبنان.

ولن يمكِّن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واستمرار وجود البعثة في لبنان من تحقيق مزيد من النتائج الملموسة إلا عندما تفي جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الالتزام المتمثل في تقديم بيانات مفصلة بشأن استخدام الذخائر العنقودية في جنوب لبنان. كما يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالأعمال التي قد تقوض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقوة الأمم المتحدة المؤقتة

في لبنان، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني. و للأسف، فالقرار لا يتناول هذه المسألة بصورة مناسبة. ويجب احترام كامل سيادة لبنان وسلامة أراضيه.

والوقف الدائم لإطلاق النار كما توخاه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مازال بعيد المنال. وتظل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تضطلع بدور حاسم في رصد وقف الأعمال القتالية وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وبالتالي، فإن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يكتسي أهمية بالغة.

وأخيرا، تود إندونيسيا التأكيد مجددا على التزامها تجاه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من خلال دعمها السياسي الراسخ، فضلا عن استمرار وجود وحدقما في لبنان، وعزمها على الإسهام بأصول إضافية في فرقة العمل البحرية التابعة للقوة.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالتصويت بالإجماع اليوم على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تضحياقا ودورها في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما ننوه بعلاقة الشراكة والتعاون في مجال حفظ السلام القائمة بين القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ونحث على استدامة التدابير المتخذة لتعزيز مستوى التعاون بينهما. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتقديمها للمساعدة الإنسانية، تسهم في تحسين نوعية حياة عامة اللبنانيين بصورة يومية.

ونحن قلقون إزاء الأخطار التي تهدد سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وندين الهجمات الأخيرة على هؤلاء الأفراد التي أسفرت عن مصرع حفظة سلام إسبانيين وإلحاق أضرار بمركبة للشرطة العسكرية تابعة للوحدة التنزانية. وتتطلع غانا إلى نتائج التحقيقات الجارية بشأن تلك الحوادث من أجل تقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة، وندعو جميع الأطراف إلى احترام مبادئ القانون الدولي. وترحب غانا بما اتخذه الأمين العام من تدابير حتى الآن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى نشر وسائل إضافية لتخفيف المخاطر بغية تعزيز سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ضوء الحالة الأمنية والسياسية السائدة في لبنان، فإن غانا، باعتبارها بلدا من البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتمشيا مع التزامها بالسعي إلى تحقيق السلم والأمن العالميين، ترحب بتجديد الولاية القائمة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي سيكون من المستصوب استمرار وجودها لتعزيز الاستقرار في لبنان.

السيد بيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): نرحب بالتصويت بالإجماع على القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧). وبلجيكا باعتبارها بلدا من البلدان المساهمة بقوات، من البديهي أن تؤيد تماما القرار الذي يمدد الولاية القائمة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ١٢ شهرا، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي رأينا، لا يمكن إنكار أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت تشكل عنصرا من عناصر الاستقرار في جنوب لبنان والمنطقة.

ومجلس الأمن باتخاذه هذا القرار، يرسل إشارة واضحة وقوية. وهو يؤيد النجاح الأولي الذي لا يمكن إنكاره لهذه البعثة ويؤكد مجددا ثقته بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فيما يتعلق باضطلاعها بولايتها. وعلاوة على إدانة القرار للهجمات التي تعرضت لها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإنه يذكّر بأن أمن وحدات وأفراد القوة يظل أمرا أساسيا لإنجاز مهمتها.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة باعتماد القرار ١٧٧٣

(٢٠٠٧) بالإجماع لتمديد ولاية قوة الأمم المؤقتة في لبنان (يونيفيل) لمدة سنة واحدة. وهذا التصويت دلالة واضحة على دعم مجلس الأمن لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الموجودين في الميدان في جنوب لبنان والتزامه بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي من هذا القرار التقني هو تمديد ولاية يونيفيل، فهو أيضا يعيد التأكيد على قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان، بما في ذلك القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك البيانات الرئاسية الثلاثة بشأن لبنان التي اعتمدت منذ الصيف الماضي.

إننا نثني على التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الصيف الماضي. وقد انتشرت القوات المسلحة اللبنانية في جميع أرجاء البلد لأول مرة خلال ٣٠ سنة. وبالتعاون مع يونيفيل ساعدت القوات المسلحة اللبنانية على خلق واقع استراتيجي جديد في جنوب لبنان.

وفي الوقت نفسه، يوضح الهجوم القاتل الذي وقع في ٢٤ حزيران/يونيه ضد اليونيفيل والهجوم بالصواريخ الذي وقع في ١٧ حزيران/يونيه ضد إسرائيل أن هناك عناصر مسلحة وأسلحة غير مشروعة في جنوب لبنان وأنها تشكل خطرا على الاستقرار الإقليمي وعلى سلامة أفراد الأمم المتحدة على السواء. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن تعازينا لأسر وزملاء وحكومات حفظة السلام الذين قتلوا أثناء أداء الواجب في لبنان.

ونرحب باعتزام اليونيفيل مضاعفة جهودها لتنفيذ ولايتها في الرد على تلك الهجمات، وخاصة من ناحية التنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية. ونحث اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية على التحرك سريعا لإنشاء دوريات مشتركة ونقاط تفتيش مشتركة الموقع، ولا سيما على طول نهر الليطاني، لضمان عدم نقل أسلحة غير مرخص بها إلى جنوب لبنان. ونحن نتطلع إلى سماع المزيد من الأمين العام بشأن تلك الجهود في التقرير المقبل.

وهذه التهديدات التي تواجه السلم وغيرها من التهديدات، وكذلك العنف الذي ترتكبه فتح الإسلام في شمال لبنان، تؤكد الحاجة إلى التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، التي تدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولن يتم ضمان السلام مطلقا حتى تلبى تلك الدعوة.

ونكرر الإعراب أيضا عن بالغ قلقنا إزاء استمرار نقل الأسلحة بشكل غير مشروع عبر الحدود السورية - اللبنانية انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فتلك العمليات تهدد مباشرة استقرار لبنان وسلامة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على السواء. ونشارك الأمين العام في دعوة سورية وإيران مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وقد مضت سنة منذ وقف القتال بين إسرائيل وحزب الله واتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلى الرغم من أننا سعداء بالتقدم الذي أحرز، فإننا نعرب عن أسفنا على أن سبب الصراع - أي اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين - لم يحل. ويجب على المجلس ألا يتوانى في المطالبة بالتقدم فيما يتعلق بتلك المسألة، وكذلك بشأن كل المسائل الأخرى المطلوبة لوقف إطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل بين إسرائيل ولبنان، بغية الوعد الوارد في القرار المتخذ الصيف الماضي.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الاتحاد الروسي بأن تم اليوم بالإجماع اتخاذ القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧)، الذي يمدد لفترة سنة ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان. ونرى في اعتماده خطوة كبيرة صوب

تعزيز سلامة لبنان الإقليمية وسيادته. ونحن نشعر بالامتنان للعاملين في حفظ السلام على الدور الذي يؤدونه في تحقيق الاستقرار في لبنان، وفي صون سلام هذا البلد وأمنه.

ونرى في الوقت ذاته أن نص القرار نص توفيقي وأن بعض المسائل الأخرى التي أثارها زملاؤنا في بياناتهم هنا اليوم، وخاصة مسألة تهريب الأسلحة، لا صلة لها بالنص الذي اعتمدناه من فورنا. ويمكننا الاستطراد في تقديم قائمة بالمشاكل، حسبما أشرنا في مناقشاتنا بشأن هذا القرار، بما فيها المشاكل المتعلقة بالقنابل العنقودية.

وختاما، نود أن نؤكد مرة ثانية امتنان وفدنا للإجماع على اتخاذ هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.